حدود الثمن المؤثر في قانون العرض

أـ إنخفاض العرض مع إرتفاع الثمن

قد يترتب على إرتفاع الثمن إلى حد معين، في بعض الحالات، نقص في الكمية المعروضة بدلاً من زيادتها. وبمعنى آخر فالكمية المعروضة تزيد، وفقاً للقاعدة العامة، مع إرتفاع الثمن، الا أنه بعد وصول إرتفاع الثمن إلى حد معين تتناقص الكمية المعروضة، استثناءاً من الأصل العام.

ويتحقق هذا على الأخص عندما يريد المنتج أو البائع أن يحصل على دخل معين نتيجة لبيع سلعته أو خدمته في السوق. فلو وجد ان الدخل المتحقق فعلاً أكبر من ذلك الذي كان يتوقعه فأنه يعمد إلى إقلال الكمية المعروضة بالقدر الضروري الذي يحقق له الدخل الذي يريد الحصول عليه، فإذا زاد الثمن عن هذا الحد فأنه يقلل من الكمية المعروضة.

وغالباً، ما يتحقق هذا الاستثناء في حالة إذا ما كانت السلعة أو الخدمة المعروضة هي المصدر الأساسي لدخل العارض.

وتنطبق هذه الحالة بالنسبة للعمل، على وجه الخاص: فمن الطبيعي أنه كلما أرتفع الأجر كلما كان العامل أكثر استعداداً للعمل عدد ساعات أكبر. ولكنه عندما يصل إلى حد معين يحقق منه دخلاً مرتفعاً، يرى أن راحته والفراغ يساوي أهمية أكبر. ولذلك فإرتفاع الأجر قد يؤدي به إلى زيادة طلبه على الفراغ، أي نقص عدد ساعات العمل المعروضة.

ب- إرتفاع العرض مع إنخفاض الثمن

وينطبق عل هذه الحالة ما عرضناه في الحالة الأولى، حيث قد يحدث أن تتزايد الكمية المعروضة من السلعة بالرغم من إنخفاض ثمنها. وذلك في حالة إذا ما كان البائع يريد الحصول على دخل نقدي معين، فيضطر مع إنخفاض ثمن السلعة إلى زيادة الكمية المعروضة منها حتى يحصل على الدخل الذي يريده.

وينطبق هذا على اقتصاديات الدول المتأخرة والتي تعتمد في دخلها على تصدير سلعة واحدة. إذ يترتب على إنخفاض أثمان هذه السلعة زيادة الكمية المصدرة منها، لتعويض النقص المتوقع في الدخل الحقيقي لتلك الدول.